

الأردنية - البريطانية وعلى كل من الطرفين المتعاقدين مراعاتها دون الإشارة إليها في القوانين وكان رئيس الوزراء مضطراً للحصول على المشورة في جميع الأمور التي تقضي تلك الاتفاقية بالحصول على مشورة بشأنها لا ترى اللجنة من الموافق إدخال أي تعديل في القانون المار ذكره من أجل هذه الغاية أما الأمر الثاني وهو التصريح عن أن مدير دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات (ينوب في شرق الأردن عن المراقب العام) فلم تر اللجنة أيضاً من الموافق قبوله لأن لكل دائرة من دوائر الحكومة في شرق الأردن مدير مسؤول تتناط أعمالها به ولا يمكن النص على أنه يمثل في أعماله شخصاً آخر إذ أن ذلك يناقض الأوضاع الحكومية والأصول المتبعة في تشكيلات الدوائر في شرق الأردن وترى أن يقرر المجلس العالي الاستحرام من سمو الأمير المعظم تصديق القانون كما قبله المجلس .

١٩٣٣-٢-٢١

« فوافق المجلس على ذلك »

توفيق بك - عندنا قرار لجنة القوانين على ملحوظات صاحب السمو الملكي الأمير المعظم حول قانون (ذيل قانون حقوق العائلة لسنة ١٩٢٧) :

اطلعت لجنة القوانين على ملحوظات صاحب السمو الملكي أمير البلاد المعظم حول ذيل قانون حقوق العائلة لسنة ١٩٢٧ فتبين لها أن سموه أبداه لا يوافق على هذا القانون ويأمر بالرجوع إلى الأحكام الشرعية وأن الإرادة المطاعة لم تتضمن أسباب عدم الموافقة ولدى التدقيق ظهر أن سموه المعظم كان أصدر إرادة سنوية بتاريخ ٣٠ مارت ١٩٢٢ موجهة لفضيلة قاضي العاصمة الشرعي تتضمن لزوم إضافة مادة قانونية إلى قانون حقوق العائلة تنص على تطبيق المرأة المخطوبة وحدم تزويجها من الخاطف بصورة من الصور للحيولة دون عادة الخطف وأن ذيل القانون الذي قبله المجلس التشريعي جاء في مواده كلها ضماناً للغاية التي رعى إليها سمو الأمير المعظم بحيث منع تزويج المخطوبة بالخطاف وأعطى قضاء الشرع حق عقد نكاح البنات من الكفو عند وقوع الضل المنهي عنه في الكتاب الكريم لأن امتناع الأولياء عن تزويج الفتيات من الأكفيا لغايات ومنافع هو من أهم أسباب الخطف ونص فوق ذلك على تقليل المهر تسهلاً للزواج إذ أن ذلك أيضاً يعتبر من الأسباب المشار إليها لاسيما وأن الشكايات من غلاء المهور انتشرت في هذه البلاد وفي جميع البلاد المجاورة ولكل ذلك ترى اللجنة أن يسترحم من سموه العالي التصديق على الذيل المبحوث عنه كما قبله المجلس .

١٩٣٣-٢-٢١

« فوافق المجلس على ذلك »

الرئيس - مواضيع الجلسة الآتية :

١- مايرد من اللجان

٢- الجواب على سؤال العضو قاسم بك

وردت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

الجريدة الرسمية

للمجلس التشريعي الأردني

١١ آذار ١٩٣٣

عمان : السبت في ١٥ ذي القعدة ١٣٥١

مذكرات المجلس التشريعي

الجلسة العشرون للدورة العادية الثانية للمجلس التشريعي الأردني الثاني

المنعقدة بتاريخ ٢٧-٢-١٩٣٣

الفيصل في مذكرات

صحيفة

١٥٦

١٥٦

١٥٦

١٥٦

١٥٦

١٥٦

١٥٦

١٥٧

١٥٧

- مشروع قانون رسوم المحاكم الشرعية لسنة ١٩٣٣ .
- « قرار المجلس على إحالته على لجنة القوانين » .
- مشروع قانون ذيل لقانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٣٣ والأسباب الموجبة له .
- « قرار المجلس على إحالته على لجنة القوانين » .
- مشروع قانون تعديل قانون امتياز الكهرباء لسنة ١٩٣٣ والأسباب الموجبة له .
- « قرار موافقة المجلس على إحالته على لجنة القوانين » .
- مشروع إضافة مادة لقانون تشكيلات المحاكم (الصادر سنة ١٩٢٩) لسنة ١٩٣٣ .
- « قرار موافقة المجلس على إحالته على لجنة القوانين » .
- سؤال العضو قاسم بك المندوب بشأن تعديل المعاهدة الأردنية - البريطانية وجواب الحكومة عليه .

تحت إشراف
المجلس التشريعي

الجلسة العشرون

للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة العشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٥١ و ٢٧ شباط سنة ١٩٣٣ المصادف يوم الاثنين في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية واتي ب عن الجلسة حمد باشا بن جازي، حدينه باشا الحريشه، سلطي باشا الابراهيم، ماجد باشا العدوان. الرئيس - افتتح الجلسة، فليقرأ الضبط.

« قري »

الرئيس - نقرأ مشاريع القوانين الواردة على ديوان المجلس.

« قري مشروع ذيل قانون رسوم المحاكم الشرعية لسنة ١٩٣٣ كما هو منشور في العدد (٣٧٦) من الجريدة الرسمية »

« فقرر المجلس احواله على لجنة القوانين »

« ثم قري مشروع قانون ذيل لقانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٣٣ كما هو منشور في العدد (٣٧٦) من الجريدة الرسمية » والاسباب الموجبة له كما يلي :

الاسباب الموجبة

نصت الفقرة (ج) من المادة الرابعة المعدلة لقانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٢٨ المنشورة في العدد ١٩٦ من الجريدة الرسمية على استيفاء جنهين عن كل رخصة تمطي للاتجار بالجملة بالتبغ غير المصنوع وبما ان القانون لم يتضمن تعديداً لللكية التي تشملها كلمة (بالجملة) رومي من المناسب سن هذا القانون تلافياً للالتباس.

« فقرر المجلس احواله على لجنة القوانين »

قري مشروع قانون تعديل قانون امتياز الكهرباء لسنة ١٩٣٣ مع الاسباب الموجبة له كما هو منشور في العدد (٣٧٦) من الجريدة الرسمية »

الاسباب الموجبة

بالنظر لما تبين من ان القانون الاصلي يحتوي بعض اغلاط وضع هذا القانون لتصحيحها.

« فقرر المجلس احواله على لجنة القوانين »

« قري مشروع قانون اضافة مادة لقانون تشكيلات المحاكم الصادر سنة ١٩٢٩ لسنة ١٩٣٣ كما هو منشور في العدد (٣٧٦) من الجريدة الرسمية ».

موده بك - لقد دقت المادة الثالثة عشرة من قانون تشكيلات المحاكم باللغة الانكليزية، لانه من المعلوم ان القوانين السابقة كانت توضع من قبل المستشار المدني وترجم الى العربية وصادق عليها فوجدت ان الفقرة

التي جلبت نظر حضرة الاستاذ عادل بك وجعلته ان يتقدم باقتراحه لتعديل تلك المادة - ان في تلك المادة قرة تنفيذ بأنه لو وزير المدنية ان يضع انظمة تلغي احكام القوانين المتبعة - حالة كونه في الاصل اي في اصل المادة المذكورة تقول بأن لو وزير المدنية الصلاحية بوضع انظمة تنفيذ القواعد التي له الصلاحية بوضعها - وقد جاء بالترجمة العربية ما يخالف ذلك من حيث المعنى.

لذلك اري ان وضع هذا المشروع او عدمه سيان، لان الاصل لم يكن مقصوداً فيه ان يكون لو وزير المدنية الحق بوضع انظمة تلغي القوانين. ودليلي على ذلك الى هذه الساعة الحاضرة ان معالي وزير المدنية لم يصدر انظمة تبطل احكام القوانين المعمول بها. فاذا رأيت ضرورة لوضع هذا التعديل او عدمه فليس هنالك من مانع.

عادل بك - لو كان النص الانكليزي للقانون الذي افهمنا حضرة الاستاذ انه يحتوي على العبارة بالنص العربي، مرعياً ومعتبراً ولو كانت وزارة المدنية حقيقة لم تقدم على سن انظمة تلغي بموجبها احكام قوانين مرعية - كما كنت بينت ذلك تفصيلاً عند البحث حول هذا الموضوع - لكان جميع ما تفضل به عوده بك جدير بالنظر والاعتبار. ولكن طالما النص العربي الاصلي المعتبر يحتوي على عبارة مرعية - بأنه يجوز لو وزير المدنية ان يسن انظمة تلغي بموجبها احكام القوانين. لهذا كانت الضرورة بمكان ان يسن قانون لمنع وزير المدنية عن مثل هذه الصلاحية التي لا مثيل لها في سائر اقطار العالم. هذا وان وزارة المدنية الموكول اليها تلك الصلاحية قد تنازلت عنها، ووضعت هذه الفقرة القانونية وقدمتها للمجلس كشروع. فلا انتظر والحالة هذه من عوده بك ان يكون (ملكياً أكثر من الملكي).

عوده بك - قصدت من بياناتي هذه، الايضاح للمجلس العالي بأن مقصد المادة (١٣)، معروفة ومعلومة لدى وزير المدنية ولم يتخطاها. واما قيام الوزارة بتقديم هذا المشروع فهو نزولاً عند ارادة المجلس ورغبته. ومن حيث النتيجة كما عرضت ليس من بأس وضع هذه النقرة ام عدمها لأنها لا تزيد ولا تنقص.

« فقرر المجلس احواله على لجنة القوانين »

توليت بك - عندنا سؤال العضو قاسم بك المنداوي حول موضوع تعديل المعاهدة الاردنية - البريطانية

الآتية على مجلسكم العالي :

فخامة رئيس المجلس التشريعي المعظم

اعتقد ان الوقت الذي انقضى على رفع قرار المجلس التشريعي لاعتاب صاحب السمو الملكي أمير البلاد المعظم بتأييد الحكومة على طلب تعديل المعاهدة انه كاف للسؤال من فخامتكم عما تم بهذا الشأن. وخلي ارجو التفضل بالاعلامنا عما هو مسؤول عنه.

وتفضلوا بقبول فائق احترافنا مولاي المعظم

١٩٣٣-٢-٤

عضو المجلس التشريعي

قاسم المنداوي

لجنة صيانة المحفوظات

جواب الحكومة عليه :

بعد ان رفع قرار مجلسكم الموقر الى صاحب السمو الملكي أمير البلاد المعظم بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ ، تفضل سموه إتيده الله ، فخاير بتاريخ ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٣٢ فخامة المندوب السامي لشرق الاردن الذي كان حتى ذلك الحين ، لا يرى من المستطاع ايجاد الاتفاق الملتزم بتعديل الاتفاقية الاردنية - البريطانية الى حكومة جلالة ووفاء برغبة سموه العالي وفتيات المجلسين التشريعي والتنفيذي في ارسال هذا الاقتراح الى الحكومة المشار اليها ، فتلقي من فخامته جواباً مؤرخاً في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٣ جاء فيه انه سيبحث تلك المقترحات الى وزارة المستعمرات بكل سرور في القريب العاجل ولم يرض على ذلك وقت كاف لاستوضح عما تم في الامر .

حسين باشا الطراونه - لا يخفى انه كانت بلاد شرق الاردن في عهد الدولة العثمانية والحكومة العربية الفيصلية من رطة في سوريا وجزء منها . وعند استيلاء فرنسا عليها الاخير ، خاطرنا في انفسنا وقطعنا علاقتنا منها ، حباً في الاستقلال اعتماداً على الله وعلى انفسنا وقبل ان نرتكز على قوة ما ، كنا نوالي الدولة البريطانية ونستشيرها في امورها ، لكونها حليفة العرب وقطعت لنا وعوداً خاصة في استقلال شرق الاردن ، ما عدا الوعود العامة التي قطعتها الى المغفور له جلالة المرحوم الملك حسين . الى ان شرف سمو الامير عبد الله واتفق معها على تشكيل حكومة فيها و بعد ان عهدت جمعية الامم الى الدولة البريطانية بالانتداب عليها حضر مندوبها السامي في فلسطين وصرح في حفلة رسمية بمان في ٢٥ نيسان سنة ١٩٢٣ خلاصة اعتراف حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بعد موافقة جمعية الامم بوجود حكومة مستقلة في شرق الاردن تحت حكم سمو الامير عبد الله بشرطان تكون دستورية . وفي ٢٢-٨-١٩٢٨ اكد دولة المتمدن البريطاني في عمان ذلك التصريح رسمياً . وبناء على الرغبة في استقلال البلاد كان القسم الاعظم من الشعب الاردني قاطع التسجيل والاشتراف في انتخابات المجلس التشريعي بالدورة الاولى احتجاجاً على تصديق المعاهدة من قبل المجلس التشريعي ، لما فيها ما يخالف تلك الوعود والتصريحات العديدة وما يصادم الحياة الدستورية المعترف فيها .

وبالرغم من تصديقها من المجلس التشريعي السابق فقد احتفظ في شروط تعديل بعض موادها فأصبح والحالة هذه ان تصديقها على شرط التعديل ومنذ سنتين تقريباً رفعت الحكومة الحاضرة مذكرتها في تعديل قسم منها لسمو الامير المعظم ، وبالطبع ان سموه فاض في تعديلها وأخيراً كان بعض الإيملاء سألوا الحكومة وطلبوا منها اطلاق المجلس السامي على المذكرة المشار اليها في جلسة سرية . وبالاتفاق قرر تأييدها ورفع قراره لاعتاب سمو الامير المعظم بواسطة وفد مؤلف من اعضاء الحكومة والاعضاء المنتخبين والزفد عرض «غنية المجلس والشعب لسموه في تعديلها . وقد مضت مدة مديدة على ذلك تنوف السبعة اشهر تقريباً ونحن والشعب نتظر بفارغ الصبر تعديل معاهدة قضت على حياة البلاد السياسية والاقتصادية مما لكونها تلزم الجانب الواحد ومع كونها جائرة تضمن اعتراف انكاراً نفسها بأنه لا مانع يمنع الطرفين المتعاقدين من تعديلها من وقت الى آخر بعد تصديقها بالتسوية والتردد عنه ، بعد الوعود والتصريحات بالاستقلال الدستوري والطلبات المتوالية

من قبل سمو الامير المعظم والحكومة والمجلس والشعب ومولاتنا التي نخول لنا طلب تعديلها على اساس الحياة الدستورية المعترف بها من قبل الدولة البريطانية والتي برهنا فيها عن ايماننا الى حفظ الامن والنظام بالبلاد والقوة المالية التي اظهرناها من المعجز على امل الاستقلال التز به . كل ذلك يحملنا في رغبة من الصدبة برطانيا العظمى التي نريد ان نكون من اصداقها المخلصين الى امد بعيد بتبادل الولاء والاخلاص وهي الدولة التي وقع التفاهم بينها وبين العرب عامة وشرق الاردن خاصة وتستفيد عن طريقنا مادياً ومعنوياً دون سائر الدول وأكثر من بقية الامم الموالية لها . ولذلك نستغرب هذا التدوير والتردد منها وبجملنا في حالة اليأس من عدم الوفاء بالوعد . وبما ان الشعب الاردني ينتظر تعديلها في فرغ الصبر ولا مندوحة لنا عن الاصرار على طلب التعديل المرغوب بالقرب العاجل لذلك اطلب بالحاح التأكيد على تعديلها بصورة تضمن حقوق الطرفين لتبادل المنافع المتقابلة التز به والتي لا تمس في كرامة السيادة القومية . ولا اظن ان تعديلها يضر في مصالح الصدبة برطانيا وليس هو عليها بعسير اذا احسنت النية لنا .

قاسم بك الهنداوي - قبل كل شيء لا يسعني الا ان ارفع آيات الشكر الجزيل باسم الشعب الاردني الى صاحب السمو الملكي أمير البلاد المعظم اطل الله عمره وأبقاه ، لما تفضل به سموه العالي من الطلب فيما بصروا اليه شعبه المطيع المخلص الى سموه العالي . وبعد هذا مضى على تشكيل هذه الحكومة سنتين وما يقارب نصف شهر واعلنت عند تبوئها كراسي الحكم برنامجها المعلوم ، وعلى ما علمت ، ظهر للجميع انها لم تبط في تقديم مذكرتها للبحوث عنها الى المراجع العليا بطلب تعديل المعاهدة الاردنية التي كان من ضمن برنامجها وكان المجلس التشريعي بين كل أونة واخرى يطلب تعديل المعاهدة ، بالنظر لما يشع به الشعب من حيف بعض نصوصها . ورغب ما ذكرته من تأكيد الحكومة مرات وتأكيد المجلس بطلب التعديل المطلوب وطلب المجلس والحكومة بأن واحد لتعديلها من سنتين . فلم نحصل على فائدة محسوسة . ما بين عمان والقدس استغرقت المطالبة أكثر من سنتين هذا مع ان البلاد الاردنية سمو اميرها وحكومته وشعبه بالاجماع يطلبون التعديل .

ذكر الاخ حسين باشا بقوله الصدبة برطانيا العظمى ، نعم صدبة ونعم اننا خطبنا ودهامن وراء البحار ، ودار بنا اكبر دولة اسلامية شرقية من اجل استقلالنا لا من اجل حبنا للانكاي فقط .

نعم اصداقنا ونحترمهم ولكن اذا احترمونا . وما اعني انهم يحترمونا بالتشريفات او غيرها ولكن الاحترام هو اعطاء الحق لصاحبه .

فإذا نقول لمولانا النبلاء ، لمولانا الخلفاء ، لمولانا الاصدقاء الذين وعدونا بتعديل المعاهدة . ونفس المعاهدة تنص على انه يجوز للمتعاقدين التعديل فيها من وقت الى آخر . افلم يحن الوقت الذي يوجب تعديلها ؟ بلى فقد جاء الوقت . لذلك ارجو وأطلب من الحكومة ان لا تدع فرصة الا وتطالب ونؤكد على طلبات المجلس التشريعي بشأن تعديلها .

توفيق بك - كل من نضر في قولي وهو خلاصة مختصرة من المخابرات الجارية التي لا يجوز لي ان اطلعكم عليها في جلسة علنية كهذه يتبين له اننا مشينا خطوة واسعة في الموضوع ، لان فخامة المندوب السامي كان حتى

لجنة صبة المجلس